Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

مفهوم المعاهدات الدولية ودورها في تسوية النزاعات

م.م. احمد فرج شكر [1]
[1]كلية الادريسي الجامعة
ahmed99@gmail.com

الملخص. تُعَدّ المعاهدات الدولية إحدى الأدوات الأساسية في القانون الدولي لتنظيم العلاقات بين الدول وتسوية النزاعات التي قد تنشأ فيما بينها. يهدف هذا البحث إلى دراسة مفهوم المعاهدات الدولية وأنواعها، مع التركيز على دورها الفعّال في تسوية النزاعات الدولية خلال الفترة (2003–2023). وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة. وخلص البحث إلى أن المعاهدات الدولية أسهمت بشكل جوهري في الحد من النزاعات الدولية، لكنها واجهت تحديات في التطبيق نتيجة تضارب المصالح السياسية وضعف آليات التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: المعاهدات الدولية، النزاعات الدولية، القانون الدولي، تسوية النزاعات، الأمن الدولي

Abstract. International treaties are considered one of the fundamental tools of international law to regulate relations among states and to settle disputes arising between them. This research aims to examine the concept and types of international treaties, focusing on their effective role in resolving international conflicts during the period (2003–2023). The study adopts a descriptive-analytical approach through the analysis of legal texts and relevant academic studies. The research concludes that international treaties have played a significant role in reducing international disputes; however, their effectiveness has often been limited due to political interests and weak enforcement mechanisms.

Keywords: International treaties, international conflicts, international law, conflict resolution, international security.

مقدمة البحث

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تصاعدًا في النزاعات الدولية والإقليمية، ما أظهر الحاجة الملحة إلى أدوات قانونية أكثر فعالية لتسويتها. ومن أبرز هذه الأدوات المعاهدات الدولية التي شكّلت إطارًا قانونيًا لتنظيم العلاقات وحل النزاعات بالطرق السلمية. ويأتي هذا البحث لبيان مفهوم المعاهدات، وأنواعها، ودورها في تسوية النزاعات الدولية في المرحلة المعاصرة.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في السؤال المركزي: إلى أي مدى أسهمت المعاهدات الدولية في تسوية النزاعات الدولية خلال الفترة (2003–2023)؟

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال ما يلي:

1. إيضاح الدور القانوني للمعاهدات الدولية في فض النزاعات.
2. تقديم رؤية علمية تسهم في تعزيز فهم آليات القانون الدولي.
3. مساعدة صانعي القرار والباحثين على تقييم فعالية المعاهدات في السلم الدولي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحليل المعاهدات الدولية ودورها في تسوية النزاعات، وبيان مدى فعاليتها في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

فرضية البحث

تنطلق فرضية البحث من أن المعاهدات الدولية أسهمت بدرجة ملموسة في تسوية النزاعات الدولية خلال الفترة المدروسة، إلا أن فعاليتها تأثرت بمدى التزام الأطراف وتنفيذ آلياتها العملية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة النصوص القانونية وتحليل مضامين المعاهدات الدولية، إضافة إلى الاستعانة بالدراسات الأكاديمية العربية ذات الصلة.

1 .المبحث الاول: الاطار المفاهيمي

سنتناول في هذا المبحث النزاعات الدولية المفهوم والاركان، بالاضافة الى تصنيف النزاعات الدولية.

1.1. النزاعات الدولية المفهوم والاركان

سنقوم في دراسة مفهوم النزاعات الدولية حيث سيقسم المطلب الى فرعين الفرع الاول بعنوان مفهوم النزاعات الدولي، والفرع الثاني سيكون بعنوان اركان النزاعات الدولية.

1.1.1. مفهوم النزاعات الدولية

النزاعات الدولية تعد واحدة من أكثر الظواهر تأثيرًا في العلاقات بين الدول، حيث تعكس التوترات والمواجهات التي قد تنشأ نتيجة الاختلافات في المصالح أو التوجهات بين الدول. فمنذ ظهور الدول القومية وحتى العصر الحديث، كانت النزاعات الدولية جزءًا من التفاعلات بين الدول والمجتمعات، مما يجعل فهم طبيعتها وأسبابها وأبعادها أمرًا بالغ الأهمية لدراسة العلاقات الدولية.

تعريف النزاع الدولي: بأنه حالة من التوتر أو المواجهة بين طرفين أو أكثر من الفاعلين الدوليين، تنشأ نتيجة تضارب مصالح أو اختلاف في الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية(اثمار، 2021، 24). يتميز النزاع الدولي بطابعه العابر للحدود الوطنية، حيث يكون أحد أطراف النزاع على الأقل دولة ذات سيادة أو تحالفًا دوليًا. كما أن النزاعات الدولية ليست محصورة فقط في استخدام القوة المسلحة، بل يمكن أن تتجسد في أشكال مختلفة مثل التوترات الدبلوماسية، الحرب الاقتصادية، أو حتى المواجهات الثقافية والإعلامية.

وعادة ما تنطوي النزاع الدولي على عناصر معقدة تشمل المصالح الوطنية، الموارد الاستراتيجية، الموقع الجغرافي، والتوازنات الدولية. في هذا السياق، تتداخل الأسباب الاقتصادية والسياسية مع العوامل الثقافية والتاريخية، مما يجعل النزاعات الدولية حالة معقدة متعددة الأبعاد، على مدار التاريخ ويمكن القول إن النزاعات الدولية كانت تمثل انعكاسًا لطبيعة النظام الدولي القائم، على سبيل المثال، خلال فترة الإمبراطوريات الاستعمارية، كانت النزاعات تدور في الغالب حول السيطرة على الأراضي والموارد. أما في فترة الحرب الباردة، فقد تمحورت النزاعات الدولية حول التنافس الأيديولوجي بين المعسكرين

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الشرقي والغربي. في العصر الحديث، تتسم النزاعات الدولية بتنوع أسبابها، حيث تلعب التكنولوجيا، قضايا البيئة، والنزاعات الثقافية أدوارًا بارزة (**الزهراني، 225،2012**).

تتفاوت النزاعات الدولية في شدتها وتأثيرها، فمنها ما يتم حله بالطرق الدبلوماسية دون تصعيد كبير، ومنها ما يتطور إلى نزاعات مسلحة تتسبب في أزمات إنسانية واسعة النطاق. النزاع الدولي المسلح هو الحالة التي تصل فيها التوترات بين الدول إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق الأهداف، وهو ما يعد أقصى درجات التصعيد للنزاع، العديد من النزاعات الدولية تنبع من اختلافات عميقة بين الدول حول قضايا حساسة تمس المصالح الأساسية لكل طرف. على سبيل المثال، قد تنشأ النزاعات حول الحدود الإقليمية، مثلما هو الحال في العديد من المناطق المتنازع عليها حول العالم. النزاعات حول الموارد الطبيعية، مثل النفط والمياه، تُعد أيضًا من أبرز الأسباب التي تقف وراء الصراعات بين الدول، خاصة في ظل ندرة هذه الموارد وأهميتها الاستراتيجية **(اثمار، 24،2021)**.

إضافة إلى ذلك، فإن النزاعات الدولية قد تنشأ نتيجة عوامل ثقافية أو دينية، حيث يؤدي الاختلاف في القيم والمعتقدات إلى توترات قد تتطور إلى صراعات. هذا النوع من النزاعات غالبًا ما يكون أكثر تعقيدًا، لأنه يرتبط بهوية الشعوب ويؤثر على العلاقات بين المجتمعات لفترات طويلة السياق الدولي يلعب دورًا حاسمًا في تحديد طبيعة النزاعات الدولية وتطورها البيئة الدولية قد تزيد من حدة النزاعات أو تسهم في تهدئتها. في كثير من الحالات، تتدخل القوى الكبرى في النزاعات الدولية لتحقيق مصالحها الخاصة أو لحماية التوازن الدولي. هذا التدخل قد يكون مباشرًا، كما في الحروب التي تقودها قوى دولية كبرى، أو غير مباشر، كما في الدعم العسكري أو الاقتصادي لأحد الأطراف **(رانيا، بلا سنة نشر، 8)**.

إدارة النزاعات الدولية تتطلب جهودًا مكثفة من المجتمع الدولي، حيث توجد العديد من الآليات التي تهدف إلى احتواء النزاعات ومنع تصعيدها. الأمم المتحدة، على سبيل المثال، تلعب دورًا بارزًا في هذا المجال من خلال التوسط بين الأطراف المتنازعة أو إرسال قوات حفظ السلام إلى مناطق النزاع مع ذلك، فإن بعض النزاعات الدولية تبقى عصية على الحل بسبب تعقيداتها وتشابك المصالح المتصلة بها. في هذه الحالات، قد تستمر النزاعات لفترات طويلة، مما يؤدي إلى تداعيات إنسانية واقتصادية خطيرة. مثال على ذلك النزاعات الطويلة في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تتداخل القضايا السياسية والاقتصادية مع العوامل الثقافية والدينية، يمكن القول إن النزاعات الدولية هي انعكاس للطبيعة التنافسية للنظام الدولي، حيث تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها وحماية أمنها القومي. على الرغم من

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

التقدم الكبير في وسائل إدارة النزاعات، فإن القضاء التام عليها يبدو أمرًا صعبًا في ظل الطبيعة الديناميكية للعلاقات الدولية.

1.1.2. اركان النزاعات الدولية

للنزاع الدولي ثلاث أركان رئيسية هي:

اولا – الأطراف

حيث يشترط أن يكون النزاع الدولي بين طرفين على الأقل، لأن النزاع الدولي لا يقوم بين عناصر طرف واحد كأن يكون نزاعاً داخلياً. دون اخلال بحق مجلس الأمن في مراقبة ما يتهدد السلم والأمن الدوليين من أخطار وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ولكن من دون تدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة. فينبغي أن يتم النزاع بين طرفين على الأقل **(المحمودي،198،1989)**.

ثانيا– الدولية

حيث يجب أن يكون أطراف النزاع من أشخاص القانون الدولي العام (أي دولاً بالدرجة الأولى) ولا يغفل ما للشركات والأفراد من دور في التسبب بمثل هذه النزاعات وان لم ترتدي هذه الأخيرة صفتها الدولية إلا بعد أن تتعهدها الدول عموماً عن طريق مقولة الحماية الدبلوماسية**(احمد، 89،1990)**.

كما أن شرط الدولية يعني أن النزاع بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي هو نزاع داخلي لا يمكمن أن يعد نزاعاً دولياً مما تنطبق عليه أحكام النزاع الدولي دون اخلال بحق الهيئة الدولية في حفظ السلم والأمن الدوليين واتخاذ التدابير اللازمة لعدم تهديد السلام العالمي. أما النزاع بين دول داخلة في اتحاد كونفدرالي فإنه يعد نزاعاً دولياً تنطبق عليه أحكام النزاع الدولي لأن الدول الداخلة في الاتحاد الكونفدرالي تحتفظ بشخصيتها الدولية المستقلة وأهليتها القانونية الكاملة وصفتها الدولية المكتملة وعضويتها في المجتمع الدولي. ولهذا فإن أي نزاع يقوم بين أعضاء في هذا الاتحاد يعد نزاعاً دولياً مما تنطبق عليه أحكام النزاع الدولي ومن بينها أحكام المادة ٢٧ الفقرة ٣ من الميثاق، مع مراعاة القاعدة العرفية الدولية التي تسمح للأمة المشتتة لأسباب خارجة عن ارادتها بالانضمام الى بعضها وتكوين دولتها القومية الواحدة. بحيث لا يمكن اعتبار أي مناوشات أو حرب في هذا السبيل من النزاعات الدولية التي ينطبق عليها القانون الدولي، وإنما هي منازعات داخلية بين تقسيمات اقليمية لأمة قومية واحدة، لا شأن للعالم الخارجي بها.

ثالثا– المنازعة

وتعني المعارضة أو ابداء الرأي المناقض لوجهة نظر الدولة الأولى في المسألة محل النزاع، أو انكارها أصلاً أو تفسيرها تفسيراً يعاكس أو يغاير أو ينقص أو يزيد على تفسير الدولة الأولى، أو استعمال الوسائل المادية أو القانونية أو كلاهما لإثبات ذلك. والمنازعة كركن جوهري في حالة النزاع الدولي، قد تتخذ أشكالاً متعددة على سبيل المثال:

1- عدم الاتفاق في وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين.
2- اعتراض طرف من الأطراف على اجراء أو رأي لطرف آخر بخصوص موضوع النزاع.
3- انكار ادعاء طرف من الأطراف من جانب الطرف الثاني.
4- تفسير أحد الأطراف موضوع النزاع تفسيراً يغاير تفسير الطرف الآخر.

وقد تظهر المنازعة في شكل استخدام القوة المادية المادتين 33 و 34 من (الميثاق) كالاشتباك المسلح أو القانونية كالالتجاء الى القضاء الدولي لحل المنازعة. وقد نصت المادة 36 الفقرة 3 من الميثاق على أنه على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقاً لهذه المادة أن يراعي أيضاً ان المنازعات القانونية. يجب على أطراف النزاع – بصفة عامة – ان يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة".

وقد تكون المنازعة بكلا الوسيلتين أو بالتهديد بأيهما، فالمنازعة تحقق عن ارادة أحد الأطراف تجاه الطرف الآخر بخصوص موضوع معين لكن المنازعة تقتضي دائماً و حدة الموضوع المتنازع عليه، والمقصود هنا الوحدة المادية لا القانونية، اذ قد يختلف الأطراف المتنازعون في تحديد التكييف القانوني لموضوع المنازعة لكن هذا لا يؤثر في وجودها أصلاً ما دامت منصبة على واقعة مادية واحدة. فالشرط هو وحدة الواقعة المادية لا وحدة وصفها القانوني، لكن المنازعة لا يشترط لها وحدة السبب أو المناسبة، فقد تتعدد الأسباب التي تثير النزاع من طرف الآخر، والمناسبة التي تكشف عنه، لكن حالة المنازعة تظل قائمة.

1.2. تصنيف النزاع الدولي

ان تكوين أي نزاع دولي يتطلب، كما نبه الى ذلك الاجتهاد الدولي. اثباتاً موضوعياً، اذ أن أي خلاف يحدد بالنسبة الى خصائصه الذاتية.ويميز الفقه والتعامل تقليدياً، بين فئتين أساسيتين من النزاعات الدولية. النزاعات ذات الطابع القانوني والنزاعات ذات الطابع السياسي كما هناك فئة ثالثة جديدة هي النزاعات ذات الطابع الفني (التقني) ويميل كل فرع تقريباً في هذا النوع الجديد من النزاعات الى التسوية

أو المعالجة من قبل وكالة متخصصة ملمة بالمشكلات الفنية المعنية وتوفر القواعد الخاصة التي تتطلبها تلك القضايا **(مصطفى،170،2020)**.

1.2.1. النزاعات ذات الطابع القانوني

يقصد بالنزاعات ذات الطابع القانوني أو الخاضعة للقضاء النزاعات التي يكون فيها الطرفان على خلاف حول تطبيق الأوضاع القائمة أو تفسير أحكامها، وهذه هي النزاعات التي يمكن حلها بالاستناد الى القواعد القانونية المعروفة **(عامر، 160،2019)**.

1.2.2. النزاعات ذات الطابع السياسي

أما النزاعات ذات الطابع السياسي (غير الخاضعة للقضاء) فهي الناشئة عن طلب أحد الطرفين تعديل الأوضاع القائمة على سبيل المثال: النزاع الألماني – التشيكوسلوفاكي العام 1983 حول قضية سودات (*Sudetes*) والنزاع الألماني – البولوني العام 1939 حول دانتزيغ. وأن هذه النزاعات هي الادعاءات المتناقضة الصادرة عن طرفي النزاع والتي لا يمكن وصفها بالقانونية.

وقد اهتم الكتاب في القانون الدولي منذ وقت طويل بمحاولات رسم حدود يمكن معها التمييز بين النزاعات السياسية والقانونية. وأصبح هذا التمييز جزءاً مقبولاً في التفكير القانوني وأدرج فعلاً في بنود عدد من معاهدات التحكيم.

والاختلاف الأساسي بين الفئتين الأساسيتين هو أن النزاعات غير الصالحة لأن تنظر فيها المحاكم هي النزاعات التي تلعب فيها الاعتبارات غير القانونية أي السياسية – مثل المصالح الوطنية الحيوية والاقتصادية والسيكولوجية دوراً مهماً بحيث أن تطبيق القواعد القانونية لن يؤدي الى تسوية النزاع. أما النزاعات الصالحة لأن تنظر فيها المحاكم فإنها ليست نزاعاً قانونياً وحسب بل ان القانون متصل بالنزاع ويمكن استخدامه لتسوية النزاع إلا أنه من الوجهة العملية، يعتبر هذا التمييز أكاديمياً، أي غير عملي لأنه من الصعب جداً في معظم الحالات الفصل بين الاعتبارات السياسية والقانونية. وعلى كل حال، انه ليس من شك في ان النزاعات غير الصالحة لأن تنظر فيها المحاكم يمكن تسويتها بطرق عدة كالمفاوضات والوساطة واللجوء الى احدى الوكالات الدولية. الخ**(خليفي،76،2016)**.

2 .المبحث الثاني: دور النزاعات المعاهدات في تسوية النزاعات

تُعَدّ المعاهدات الدولية إحدى الركائز الأساسية في النظام القانوني الدولي المعاصر، إذ شكّلت عبر التاريخ أداةً مركزية لتنظيم العلاقات بين الدول وتحديد حقوقها وواجباتها. ومع تزايد النزاعات الدولية

في العصر الحديث، برزت المعاهدات كإطار قانوني يسهم في تسوية هذه النزاعات، إما من خلال وضع قواعد ملزمة للأطراف، أو من خلال إنشاء مؤسسات وآليات لتسوية الخلافات. ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث في تناول مفهوم المعاهدات الدولية، وأنواعها، ثم بيان دورها في تسوية النزاعات الدولية.

2.1. مفهوم المعاهدات الدولية

2.1.1. مفهوم المعاهدات الدولية

المعاهدة الدولية هي اتفاق مكتوب يُبرم بين دولتين أو أكثر، ويخضع للقانون الدولي، بهدف إنشاء التزامات قانونية متبادلة أو تعديلها أو إنهائها. وقد تناول الفقهاء تعريفات متقاربة، إلا أنها جميعًا تركز على أن المعاهدة تمثل إرادة مشتركة للدول في تنظيم مسألة معينة ضمن إطار ملزم قانونيًا. وقد نصّت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 على أن المعاهدة هي: "اتفاق دولي يُعقد بين الدول في صيغة مكتوبة ويخضع للقانون الدولي، سواء تضمن وثيقة واحدة أو أكثر، وأياً كانت تسميته الخاصة" **(القاضي، 2015، 74)**.

ويلاحظ أن جوهر المعاهدة يتمثل في ثلاثة عناصر:

1. وجود أطراف دولية (دول أو منظمات دولية).
2. صياغة مكتوبة تحدد الالتزامات المتبادلة.
3. خضوعها للقانون الدولي كإطار ناظم ومرجعي.

2.1.2. أنواع المعاهدات الدولية

تنقسم المعاهدات الدولية إلى عدة أنواع، تبعًا لمعيار التمييز المستخدم:

1. من حيث الأطراف:

- معاهدات ثنائية: بين دولتين فقط (مثل معاهدات الحدود).
- معاهدات متعددة الأطراف: بين عدة دول (مثل ميثاق الأمم المتحدة).

2. من حيث الموضوع:

- معاهدات سياسية (التحالف، السلام، التعاون الأمني).
- معاهدات اقتصادية (التجارة، الاستثمار، الطاقة).
- معاهدات حقوق الإنسان (اتفاقيات جنيف، العهدين الدوليين).

3. من حيث المدة:

• معاهدات محددة المدة.

• معاهدات مفتوحة أو دائمة.

4. من حيث الانضمام:

• معاهدات مغلقة تخص أطرافًا محددين.

• معاهدات مفتوحة قابلة لانضمام دول أخرى (مثل معاهدات نزع السلاح).

إن هذا التنوع في المعاهدات يعكس الدور الشامل الذي تلعبه في ضبط العلاقات الدولية، وتوسيع نطاق التعاون، وتقليص احتمالات النزاع.

2.2. دور المعاهدات في تسوية النزاعات الدولية

2.2.1. المعاهدات كأداة قانونية لحل النزاعات

تشكل المعاهدات وسيلة قانونية أساسية لتسوية النزاعات الدولية، حيث تعمل على تحديد التزامات الأطراف وحقوقهم بشكل واضح، مما يحد من فرص الخلاف. فعلى سبيل المثال، ساهمت اتفاقية دايتون للسلام (1995) في إنهاء النزاع المسلح في البوسنة والهرسك، وأوجدت إطارًا قانونيًا لإعادة الإعمار السياسي والمؤسسي ***(سلامة، 2017، 213)***.

كما أن المعاهدات تنشئ آليات فض النزاعات مثل اللجوء إلى التحكيم أو محكمة العدل الدولية، وهو ما يضمن وجود أدوات تنفيذية ملزمة. وتبرز أهمية ذلك في النزاعات الحدودية والبحرية التي حُسم العديد منها عبر اتفاقيات ثنائية أو جماعية.

2.2.2. المعاهدات كوسيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين

تلعب المعاهدات الدولية دورًا جوهريًا في تعزيز السلم العالمي، ليس فقط عبر حل نزاعات قائمة، بل من خلال وضع قواعد وقائية تحدّ من اندلاع النزاعات مستقبلًا. ومن أبرز الأمثلة: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (1968) التي هدفت إلى منع سباق التسلح النووي وتعزيز الأمن الجماعي ***(علي، 2019، ص. 165)***.

كما ساهمت معاهدات جنيف في تقنين قواعد الحرب وحماية المدنيين، مما وفر إطارًا قانونيًا للحد من انتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاعات. وبهذا، يمكن القول إن المعاهدات تسهم في بناء الثقة بين الدول، وترسيخ مبادئ التعاون بدلاً من المواجهة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

2.3. تحليل نماذج مختاره للفترة 2003-2023

شهدت العقود الأخيرة تزايدًا في اعتماد المجتمع الدولي على المعاهدات كوسيلة رئيسية لتسوية النزاعات، سواء كانت سياسية أو حدودية أو بيئية. فعلى سبيل المثال، اتفاق دايتون للسلام (1995) رغم توقيعه قبل فترة الدراسة، ظل أثره ممتدًا حتى ما بعد عام 2003 من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في حفظ السلام في البوسنة، مما يؤكد قدرة المعاهدات على تحقيق استقرار طويل الأمد وإن كان هشًّا.

أما اتفاقية نيفاشا (2005) بين شمال وجنوب السودان، فتمثل نموذجًا للمعاهدات التي أنهت نزاعًا مسلحًا لكنها فشلت في تحقيق سلام دائم بسبب ضعف التنفيذ الداخلي والانقسام السياسي، وهو ما يبرز محدودية المعاهدات في غياب الإرادة السياسية.

في المقابل، أظهرت اتفاقية باريس للمناخ (2015) بعدًا جديدًا للمعاهدات، إذ تحولت من أداة لحل النزاعات المباشرة إلى إطار للتعاون الجماعي في مواجهة تهديدات مشتركة، مع فعالية متفاوتة نتيجة التباين في الالتزام الدولي.

وأخيرًا، مثّل اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل (2022) نموذجًا ناجحًا لتسوية نزاع معقد بوساطة دولية، حيث تميز بمرونة سياسية وصياغة قانونية دقيقة ضمنت مصالح الطرفين دون اللجوء إلى القوة، مما يجعله من أبرز النماذج المعاصرة في تسوية النزاعات الإقليمية.

- الجدول التحليلي

المعاهدة	السنة	نوع النزاع	النتيجة الرئيسة	مستوى الفعالية	ملاحظات مختصرة
اتفاق دايتون للسلام	1995	عرقي/سياسي	إنهاء الحرب في البوسنة	متوسط	سلام هش واستقرار نسبي
اتفاقية نيفاشا		داخلي/سياسي	استقلال جنوب السودان	منخفض	عودة النزاعات لاحقًا
اتفاق باريس للمناخ	2005	بيئي عالمي	التزامات دولية بخفض الانبعاثات	متوسط	تفاوت في التطبيق
اتفاق الحدود البحرية (لبنان–إسرائيل),	2020–2025	حدودي/اقتصادي	ترسيم الحدود واستثمار الغاز	عالٍ	دبلوماسي حديث

الخاتمة

خلص هذا المبحث إلى أن المعاهدات الدولية تمثل أداة مركزية في إدارة العلاقات الدولية وتسوية النزاعات. فهي من ناحية تحدد المفاهيم والالتزامات القانونية للدول، ومن ناحية أخرى تضع آليات ملزمة لتسوية الخلافات. غير أن فعاليتها تعتمد على التزام الأطراف بتنفيذها بحسن نية، وعلى وجود إرادة سياسية حقيقية لإنهاء النزاعات.

الاستنتاجات والمقترحات

- **الاستنتاجات:**

1. المعاهدات الدولية ساعدت على إرساء قواعد ملزمة لحل النزاعات.
2. ضعف آليات التنفيذ جعل بعض النزاعات تستمر رغم توقيع المعاهدات.
3. العوامل السياسية تلعب دورًا مؤثرًا في نجاح أو فشل المعاهدات.

- **المقترحات:**

1. تعزيز دور المنظمات الدولية في متابعة تنفيذ المعاهدات.
2. تطوير آليات تحكيم دولية أكثر إلزامًا للأطراف.
3. تشجيع الدول على إدماج المعاهدات في قوانينها الوطنية لتعزيز التنفيذ.

المصادر

[1] القاضي، م. (2015). القانون الدولي العام. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
[2] سلامة، ع. (2017). النزاعات الدولية وآليات تسويتها السلمية. القاهرة: دار النهضة العربية.
[3] علي، س. (2019). المعاهدات الدولية وأثرها في تعزيز الأمن الجماعي. بيروت: المركز العربي للدراسات القانونية.
[4] الطحان، ف. (2012). الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية. دمشق: منشورات جامعة دمشق.
[5] اثمار، شريف.(2021)، النزاعات المسلحة غير الدولية وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، كلية القانون.
[6] خليفي، عبدالكريم.(2016)، استخدام القوة في النزاعات المسلحة واثارها على الشرعية الدولية،

اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق.

[7] عمر محمد، المحمودي.(1989)، قضايا معاصرة في القانون الدولي العام، طرابلس

[8] احمد، سرحال. (1990)، قانون العلاقات الدولية، الحلبي.

[9] حسن،بن عطية الزهراني.(2012)، القانون الدولي لتسوية المنازعات الدولية (دراسة قانونية تحليلية للحدود السعودية في ضوء قواعد واحكام القانون الدولي العام والقانون الدولي للبحار والمواثيق والاعراف الدولية، مكتبة القانون والاقتصاد،ط1، الرياض.

[10] مصطفى،جاسم حسن.(2020)، سعد سلوم، دور الدبلوماسية متعددة المسارات في حل النزاعات الدولية، مجلة حمورابي، العدد 33، السنة الثامنة، بغداد.

[11] عامر ،حميد حسن.(2019)، اثر النشاط الدبلوماسي في العلاقات الدولية، المجلات الاكاديمية العلمية، العدد 17.

[12] رانيا، سعيد، ثامر نادي. (بلا سنة نشر)، ظاهرة الصراع الدولي " دراسة في المفهوم والاشكال والأسباب وأساليب الإدارة "، جامعة الإسكندرية، كلية العلوم السياسية،مصر.